مهارات
Maharat

تغطية قضايا الشفافية المالية في الاعلام اللبناني

دراسة ٢٠٢٤

ملخص

ملخص

تغطية قضايا الشفافية المالية في الاعلام اللبناني

دراسة ٢٠٢٤

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٤

أولا:
الاطار العام للدراسة

الصورة: © Canva Pro

1- مفاهيم الشفافية المالية

يشير مفهوم الشفافية المالية في الدولة إلى ضمان وضوح وشفافية المعلومات المتعلقة بالموارد المالية والميزانيات الحكومية والقطاع العام. تهدف الشفافية المالية إلى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة والمشاركة العامة وخدمة المصلحة العامة من خلال توفير معلومات مفصّلة وواضحة حول كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة وإدارة الموارد المالية للحكومة.
وتعتبر الشفافية المالية جزءًا هامًا من مفهوم الحوكمة الجيدة، وتطبيقاً لمبادئ المساءلة والعدالة والمشاركة وتقوم على مفاهيم وممارسات أهمها:

الإفصاح المالي:

يتعلق بنشر معلومات مالية دقيقة وشاملة ومفهومة للجمهور، تشمل الموارد المالية والميزانيات والإيرادات والنفقات والديون والتدفقات النقدية.

المساءلة المالية:

تشمل آليات وإجراءات لضمان المساءلة عن استخدام الموارد المالية العامة. يشمل ذلك مراجعة حسابات الحكومة من قبل هيئات رقابية مستقلة وتقديم تقارير عن النتائج.

الشفافية في عمليات المناقصة والصفقات الحكومية:

يتعلق بضمان وجود إجراءات شفافة ومنصفة لإختيار مقدمي الخدمات والموردين وتوقيع العقود وتنفيذ المشاريع الحكومية

المشاركة العامة:

شجّع الحكومة على المشاركة النشطة للمواطنين والمجتمع المدني في عملية صنع القرارات المالية. يمكن أن تشمل آليات المشاركة العامة ورش العمل والاستشارات العامة والمنتديات العامة.

2- دور وسائل الإعلام في تعزيز الشفافية

تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تغطية قضايا الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان من خلال ما يلي:

الإعلام والتوعية:

يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا هامًا في نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بالشفافية المالية والقضايا المالية ذات الصلة من خلال تقديم تقارير موضوعية وتحليلات مستقلة. كما يمكن للصحافيين أن يساهموا في زيادة الوعي والفهم لدى الجمهور حول أهمية الشفافية المالية وتأثيرها على المجتمع.

الرقابة والتحقّق:

يمكن للإعلام أن يقوم بمهام الرقابة والتحقّق للتأكد من الإمتثال لمبادئ الشفافية المالية ومتطلباتها والكشف عن أي ممارسات غير قانونية. كما يمكن للصحافيين أن يحققوا في مصادر التمويل والصفقات الحكومية وإدارة الموارد المالية للكشف عن أي انتهاكات أو فساد محتمل.

تعزيز المشاركة والمناقشة:

يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم في تعزيز المشاركة العامة والنقاش حول قضايا الشفافية المالية والمساءلة الحكومية من خلال تقديم منصّات للحوار والمناقشة.

الأخبار والعلنية:

وهي عملية كشف الأمور ونشرها عبر وسائل الإعلام ووضع المعلومات بتصرف الجميع. وتعتبر العلنية إحدى أقوى الأدوات لمحاربة الفساد من خلال وضع المعلومات كافة بتصرف الجمهور والقضاء والسلطات المختصة.

يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني كما وسائل الإعلام المساعدة في تعزيز الشفافية والمساءلة في برامج وقرارات الإدارة المالية العامة، وكثيرًا ما يفعلون ذلك. سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، فإنهم قادرون، من خلال أنشطتهم التوعوية والرصد والتقييم، على رصد السياسات العامة وتسليط الضوء على أوجه القصور فيها.

ولكي تقوم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهذا الدور بشكل كامل، يجب أن تكون على دراية بالمفاهيم الفنية المتعلقة بإدارة المالية العامة. إن التقارير المالية المعقدة أو حتى الملتوية، مع تقديم بيانات غير واضحة دون تفسير، يمكن أن تعيق الشفافية المالية والمساءلة. من هنا أهمية تمكين الصحافيين في ميادين المواضيع الاقتصادية وإدارة المالية العامة للتمكن من لعب دورهم الرقابي.

إن وسائل الإعلام، بشكل عام، تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان من خلال توفير المعلومات الأساسية والضرورية لمراقبة أعمال الحكومة وتنوير الرأي العام والكشف عن الممارسات غير المشروعة. ويعزز هذا التفاعل بين الإعلام والجمهور فهمًا أفضل للقضايا المالية ومتطلبات الشفافية المالية ويدفع بإتجاه المساءلة ومحاسبة المسؤولين.

3- أهداف ومنهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بالنقاط التالية:

- مواضيع تغطية وسائل الإعلام لقضايا الشفافية المالية،
- مساحة التغطية والأهمية التي توليها وسائل الإعلام لهذه القضايا،
- طبيعة التغطية ونوعها،
- الفاعلون الرئيسيون في التغطية،
- شمولية التغطية لناحية إشراك مختلف الفئات بما فيها الفئات المهمّشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في النقاش العام،
- مصادر معلومات وسائل الإعلام وأنواعها وكيفية التعامل معها،
- التغطية الإعلامية للإصلاحات القطاعية وانعكاسها في الموازنة العامة،
- كيفية تغطية الإعلام اللبناني هذه القضايا لناحية المهنية الإعلامية والتخصص وفهم متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحقّ الجمهور في المشاركة والاطلاع من خلال دراسات حالة لمواضيع أو تغطيات محددة،
- مواكبة وسائل الاعلام مواقف الأجهزة الرقابية المعنية بالمالية العامة والأهمية التي توليها لها.

منهجية تحليل التغطية الإعلامية:

تعتمد الدراسة في تحليل التغطية الإعلامية على نوعي التحليل الكمي والنوعي للتغطيات الإعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية في نشرات القنوات التلفزيونية المسائية والتغطيات الصحافية المرصودة خلال فترة تمتدّ على شهرين، من الأول من شهر كانون الأول 2023 حتى نهاية شهر كانون الثاني 2024 (1ك1 2023 - 31 ك2 2024)، وذلك وفقاً لنماذج جمع وتحليل بيانات إرشادية تفصيلية تتعلق بمجموعة من المتغيرات والتصنيفات:

- المواضيع المرتبطة بموضوع التغطية العامة الأساسية والتفصيلية،
- نوع التغطية وموقعها في سياق الاخبار اليومية وحجمها، ومتطلبات الشفافية المالية التي تشير إليها التغطية،
- النصوص والوثائق القانونية المشار إليها، فضلاً عن الفاعلين الرئيسيين موضوع التغطية والفاعلين الآخرين المشاركين في النقاش العام، الفئات الخاصة المستهدفة، المصادر الإعلامية وأنواعها، النبرة الإعلامية، وأسلوب التغطية.

المادة الإعلامية موضوع الرصد والتحليل:

تقوم عملية الرصد والتحليل على جمع التغطيات الإعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية ومن ثمّ دراستها. ويقصد بالمادة الإعلامية كلّ تغطية إخبارية سواء في نشرات الأخبار التلفزيونية أو في التقارير والتحقيقات الصحافية التي يدخل موضوعها في الفئات الرئيسية التالية:

التغطيات الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

- المالية العامة للدولة وموازنتها
- المناقصات العامة والصفقات الحكومية
- الرقابة على الانفاق العام
- الخطة المالية والاصلاحية
- الادارة المالية لمصرف لبنان

وسائل الإعلام المرصودة:

شملت الدراسة نشرات الأخبار المسائية في 6 قنوات تلفزيونية موضوع الرصد ومجموع التغطيات الصحافية في 4 صحف يومية طوال فترة الشهرين المحددة وهما كانون الأول من العام 2023 وكانون الثاني من العام 2024.

القنوات التلفزيونية

- LBCI
- MTV
- TL
- AL JADEED
- AL MANAR
- OTV

الصحف اليومية

- نداء الوطن
- النهار
- L'Orient-Le Jour
- الأخبار

وسائل إعلام أخرى

مواقع الكترونية

برامج حوارية إذاعية وتلفزيونية

ثانياً:

نتائج رصد التغطية الاعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

الصورة: © Canva Pro

نتائج رصد التغطية الإعلامية للقضايا المتعلقة بالشفافية المالية

تهدف الشفافية المالية إلى خدمة المصلحة العامة وتعزيز الحكم الرشيد من خلال توفير معلومات مفصّلة وواضحة عن كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة وإدارة الموارد المالية للدولة. وتلعب وسائل الإعلام دورًا هاما في تعزيز الشفافية المالية ومساءلة السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال توفير المعلومات الأساسية والضرورية لمراقبة أعمال الحكومة وتنوير الرأي العام وتقييم الأداء العام والكشف عن الممارسات غير المشروعة.

تميّزت الفترة الزمنية المرصودة بإستحقاقات عدة تعني المالية العامة مثل موضوع مناقشة الموازنة وإقرارها في مجلس النواب ومناقشة خطط الإصلاح الاقتصادي وإقرار قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وغيرها من المواضيع التي تعني مباشرة موضوع المالية العامة. وقد استأثر موضوع مناقشة الموازنة الذي امتدّ على أيام في مجلس النواب بالنسبة الأكبر من التغطيات بالنظر الى أبعاده السياسية والاجتماعية فضلا عن أهميته المالية والاقتصادية.

1- توزّع التقارير الإخبارية:

- لغ عدد التقارير الإخبارية في نشرات التلفزيون المسائية حول موضوع الشفافية المالية 164 تقريراً، فيما بلغ العدد في الصحف المرصودة حول الموضوع نفسه 131 تغطية.
- بلغ عدد التقارير في الأخبار التلفزيونية التي أشارت صراحة أو ضمناً إلى إحدى متطلبات الشفافية المالية 46 تقريراً أي ما نسبته 28%، أمّا في التغطيات الصحفية فقد بلغت 55 أي ما نسبته 42%.

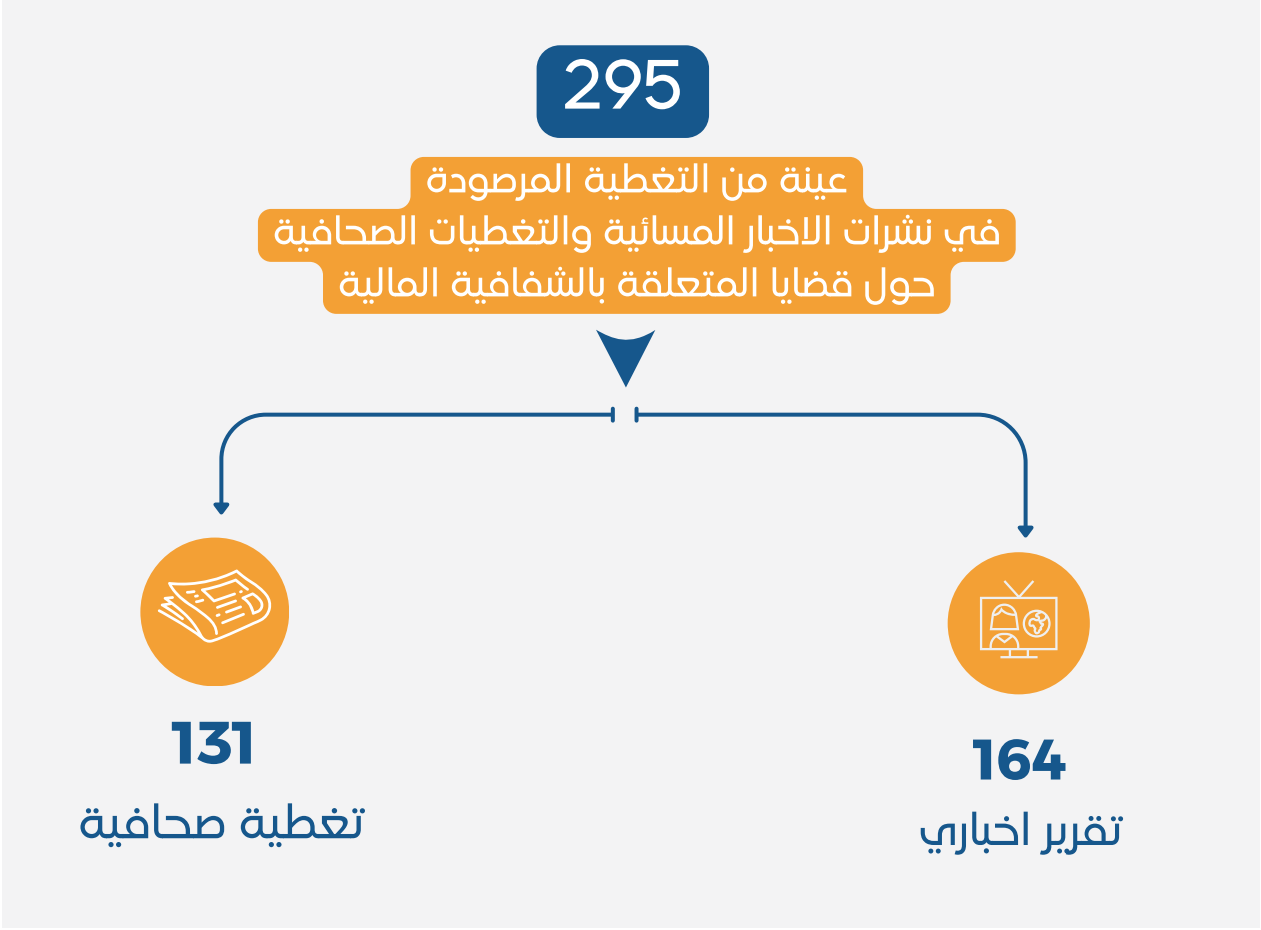

توزّعت التقارير الإخبارية في المحطات على الشكل التالي:

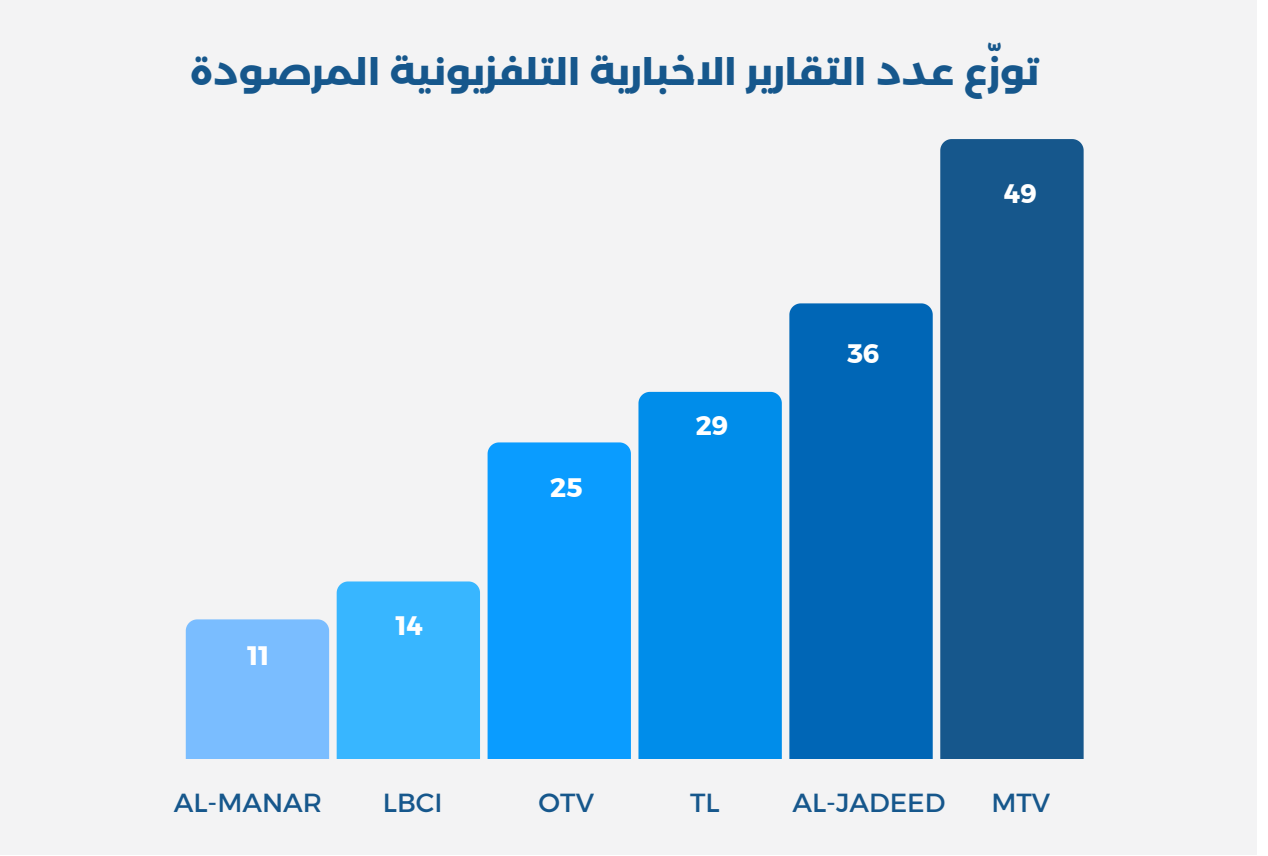

توزّعت التغطيات الصحفية على الشكل التالي:

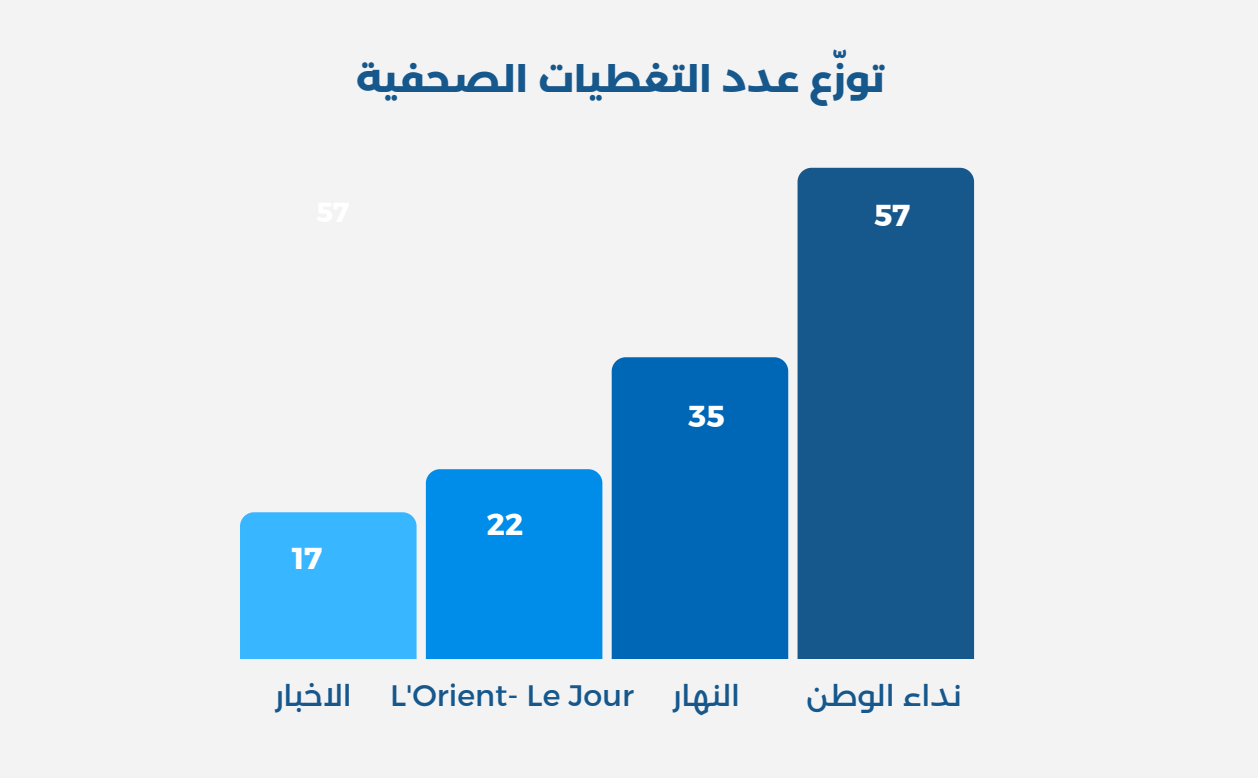

2- توزّع نوع التغطيات

في نوع التغطيات التي أوردتها الصحف، كان الطاغي نوع التقارير الصحفية الذي بلغ 83% من مجمل التغطيات، تلاه نوع التحقيقات بنسبة 9%، ثم مقالات الرأي والتحليل 6%، فيما بلغت نسبة المقابلات 2%.

أما عن نوع التغطيات في النشرات التلفزيونية فجاءت في غالبيتها الساحقة على شكل تقارير إخبارية وغابت عنها التحقيقات والمقابلات.

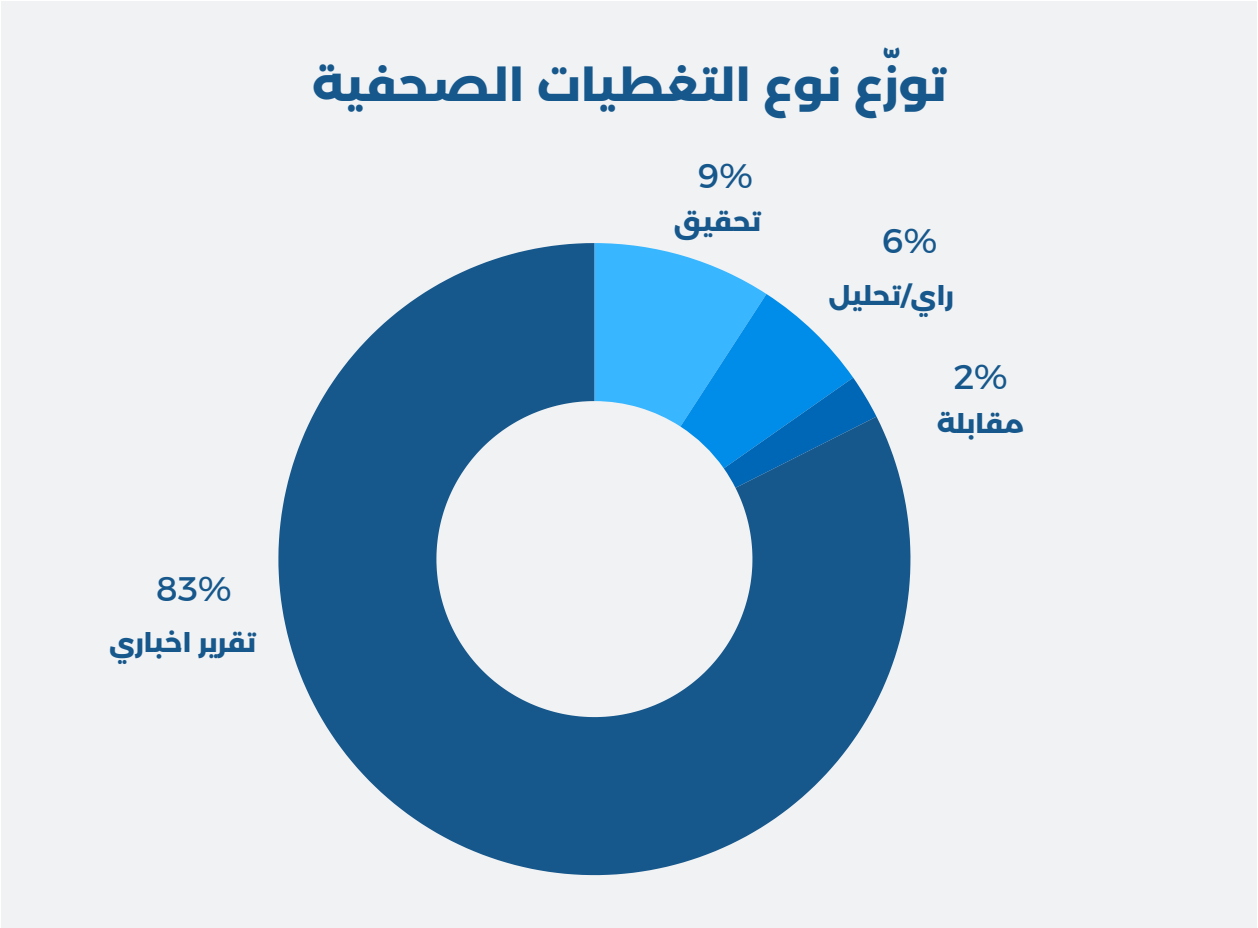

3- موضع التغطية الإعلامية

بالنسبة لموضع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية في النشرات التلفزيونية المسائية فقد جاءت بنسبة 6% كخبر أول في مقدمة النشرة، و14% كخبر رئيسي. وورد 15% من التقارير في سياق فقرة اقتصادية خاصة، و65% من التقارير وردت في سياق النشرة في إطار الاخبار المحلية.

فتكون بذلك نسبة 20% من الأخبار التي تُعنى بالشفافية المالية في موضع أساسي في النشرة الإخبارية. هذه النسبة تبدو مرتفعة وذلك يعود الى أن الفترة المرصودة شهدت نقاشات الموازنة مع ما رافقها من مشادات سياسية تهتم بها نشرات الأخبار. أما في السياسة التحريرية للإعلام اللبناني بشكل عام فغالباً ما تأتي الأخبار السياسية في المقدمة وتطغى على الشأن الاقتصادي.

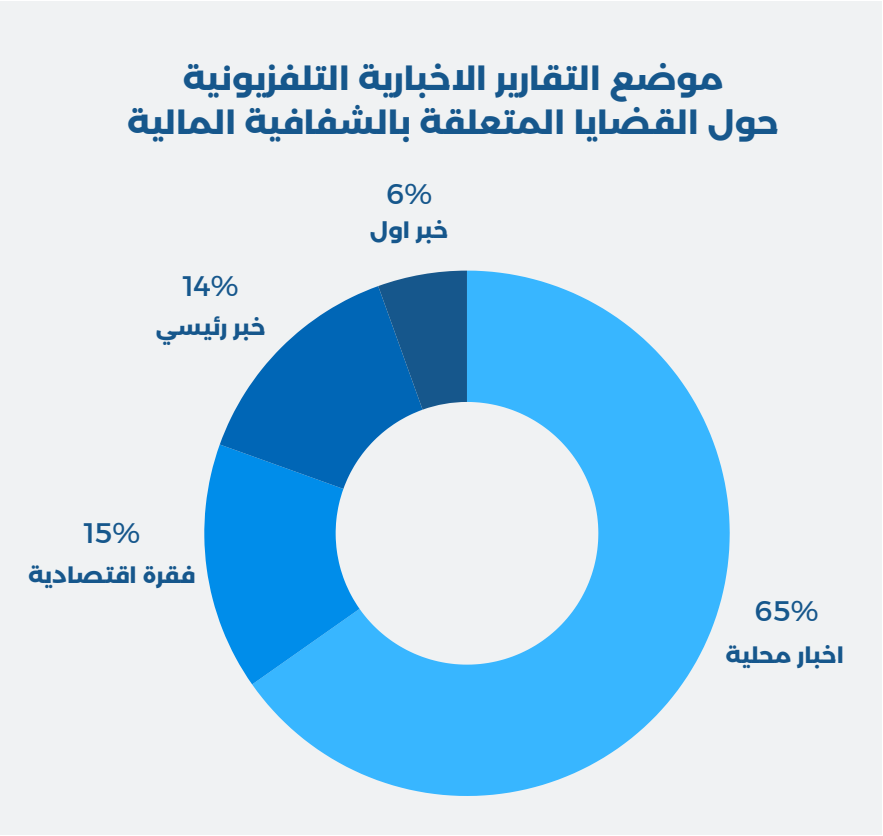

بالنسبة لموضع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية في الصحف فقد جاء توزّعها قريباً من تلك في النشرات التلفزيونية. فبلغت نسبة الوارد منها كخبر أول (مانشيت) 6%، وكخبر رئيسي (في إحدى الصفحتين 2 و 3) 15%. وجاءت نسبة هذه الاخبار في الصفحة الاقتصادية 21%، فيما 58% وردت في صفحات الأخبار المحلية الداخلية.

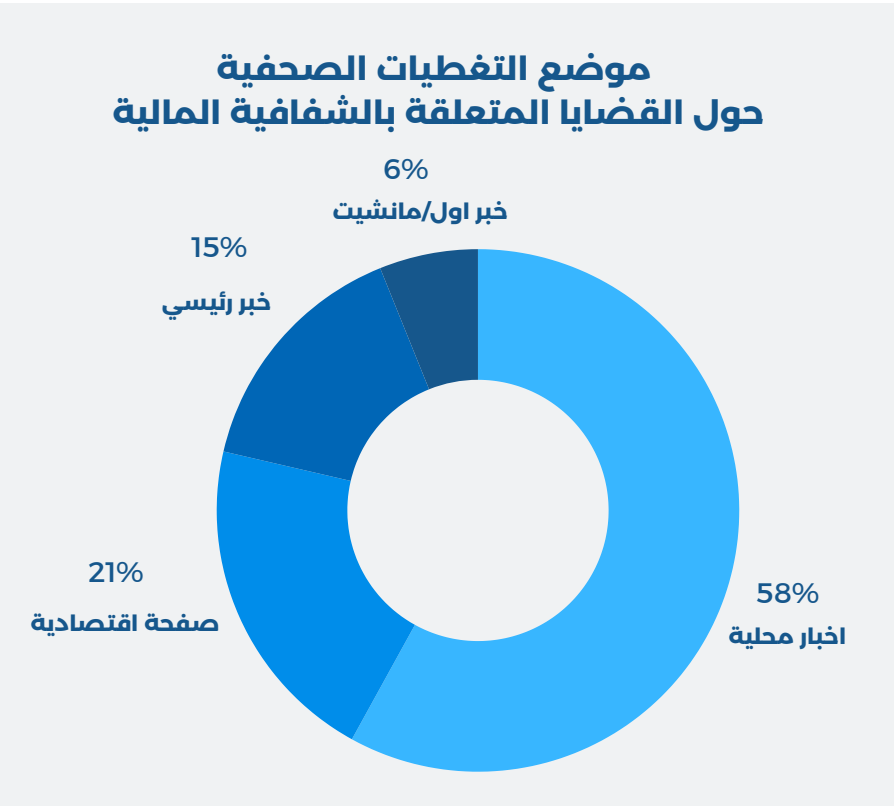

4- مواضيع التغطية الإعلامية الرئيسية

توزّعت مواضيع التقارير التلفزيونية كالآتي:

المالية العامة للدولة وموازنتها 75%، وهي نسبة طاغية بالنظر الى وقوع فترة الرصد خلال جلسات مناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. الإدارة المالية لمصرف لبنان: 12%، الخطة المالية والإصلاحية: 9%، المناقصات العامة والصفقات الحكومية: 4%، أما موضوع الرقابة على الإنفاق العام فجاءت نسبته صفر.

مواضيع التقارير الصحفية توزعت كالآتي:

المالية العامة للدولة وموازنتها: 56%، الخطة المالية والإصلاحية: 20%، الإدارة المالية لمصرف لبنان: 12%، المناقصات العامة والصفقات الحكومية: 10%، والرقابة على الإنفاق العام حوالي 1.5%.

توزّع مواضيع التغطية الرئيسية لتقارير نشرات الاخبار المسائية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

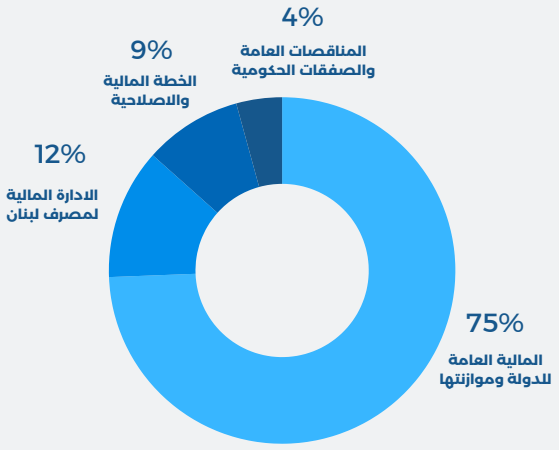

توزيع مواضيع التغطية الرئيسية للتغطيات الصحافية المرصودة حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

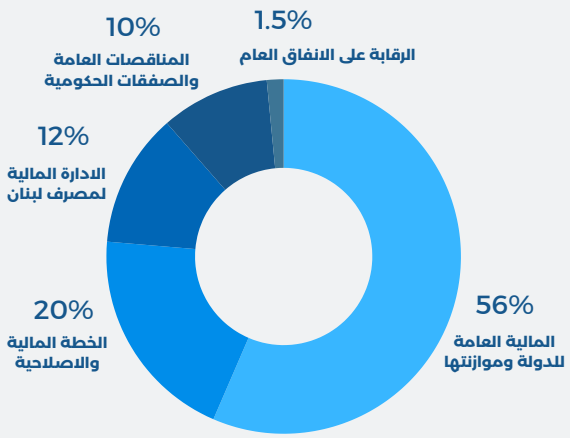

5- التغطيات تبعاً لإهتمامات وسائل الإعلام

تختلف إهتمامات وسائل الإعلام في تغطياتها وخياراتها تبعاً لسياساتها التحريرية وللأحداث الجارية. فالقنوات التلفزيونية تعطي الأولوية للتغطية المباشرة من خلال متابعة الحدث أو المستجدات اليومية، لذلك حصد موضوع المالية العامة للدولة وموازنتها نسبة 75% من التغطيات، خاصة بسبب مواكبة القنوات مناقشات الموازنة العامة في مجلس النواب، فيما ترتفع في التغطيات الصحفية نسب موضوع الخطة المالية والإصلاحية وموضوع المناقصات العامة والصفقات الحكومية اللتين تواكبهما الصحف بنسب أعلى.

برزت تغطية القنوات التلفزيونية لموضوع مناقشة الموازنة في مجلس النواب الذي حصل على مجموع 42 تغطية غير أن قناة المنار تتفرّد بأنها لم تخصص لهذا الموضوع سوى تغطية واحدة في مقابل 12 لتلفزيون لبنان و 9 لقناة MTV و 8 لقناة OTV . غير أن هناك موضوعين يبرزان في مجمل التغطيات التلفزيونية وحصلا على 19 تغطية لكل منهما، الأول الضرائب والرسوم والنفقات، والثاني الإيرادات المتعلقة بالوزارات.

جدول مقارن لمواضيع التغطية الرئيسية في نشرات الاخبار التلفزيونية و الصحف حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

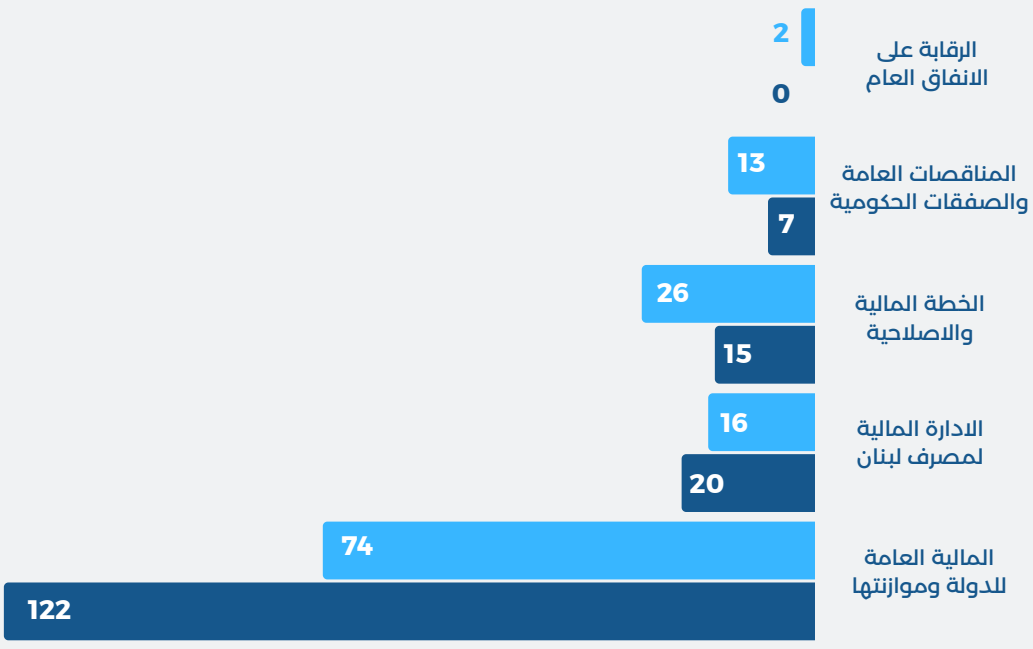

في تغطيات الصحف يبدو التباين كبيراً في خياراتها التحريرية. فموضوع مناقشات مشروع الموازنة الذي واكبته جريدة النهار عن قرب وكان الموضوع الأول فيها من حيث عدد التغطيات (11 تغطية)، لم يحصل في جريدة الأخبار إلا على تغطية واحدة. كذلك غابت بعض المواضيع عن بعض الصحف بشكل كامل فيما أولتها صحف أخرى الأهمية، مثل موضوع الخطة المالية والإصلاحية الذي ورد في صحيفة نداء الوطن في 4 تغطيات فيما غاب عن الصحف الأخرى.

موضوع واحد حصل على اهتمام كبير مشترك للصحف هو موضوع توزيع الخسائر وأموال المودعين.

6- متطلبات الشفافية المالية في التغطيات الإعلامية

تعتمد التقارير الإخبارية التي تتناول إحدى متطلبات الشفافية المالية إحدى المقاربتين: الإشارة المباشرة أو الإشارة غير المباشرة. الإشارة المباشرة هي التي تتبناها الوسيلة الإعلامية صراحة، بينما الإشارة غير المباشرة هي التي ترد على لسان فاعلين رئيسيين أو غير رئيسيين تنقل المؤسسة الإعلامية رأيهم.

- وبلغ عدد تقارير نشرات الأخبار التي أشارت صراحة أو ضمناً إلى إحدى متطلبات الشفافية المالية 46 تقريراً من مجموع 164 تقريراً إخبارياً مرصوداً، أي ما نسبته 28%.
- أمّا في التغطيات الصحفية فقد بلغ 55 تقريراً من مجموع 131 تقريراً إخبارياً أي ما نسبته 42%.

في التغطيات الصحفية

55/131

تغطية أشارت إلى متطلبات الشفافية المالية

في تقارير نشرات الأخبار

46/164

تقارير أشارت إلى متطلبات الشفافية المالية

7- إشارة مباشرة الى وثائق وقوانين متعلقة بموضوع الشفافية المالية

إن قضايا الشفافية المالية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمجموعة من الوثائق والقوانين التي تحدّد المعايير والقواعد والإجراءات التي تقيّد عمل السلطة وتحدد المستفيدين وأصحاب المصلحة المختلفين.
لذلك فإن الاشارة إلى هذه الوثائق والقوانين المتعلقة بقضايا الشفافية المالية تضفي على التغطيات الإعلامية والقضايا المطروحة طابعاً علمياً ومهنياً ويسهم بشكل أكبر في التحقّق من المعلومات والتدقيق فيها وكشف المخالفات ونتائجها ووضعها في تصرف الجمهور والجهات الرسمية من قضائية ورقابية، كما يُعتبر مؤشراً لمدى وصول الصحافيين إلى المعلومات لاسيما الوثائق غير المتاحة للعموم.

- وتبيّن أن نسبة التقارير الإخبارية في نشرات التلفزيون التي حملت إشارة مباشرة الى الوثائق والقوانين المتعلقة بالشفافية المالية كانت بنسبة 24%.
- أما في التغطيات الصحفية فجاءت نسبة الإشارة المباشرة إلى الوثائق والقوانين المتعلقة بالشفافية المالية بنسبة 33%.

8- النبرة الإعلامية في التغطيات

- في نبرة تغطيات نشرات الأخبار التلفزيونية طغت نسبة الحياد وبلغت 60%، بينما بلغت نبرة الإتهام حوالي 28%، ونسبة التشكيك 5%، ولم تبلغ مواقف التأييد سوى 7%.
- في المقابل سجلت الصحف نسبة أدنى من الحياد 38% فيما إرتفعت نسبة الإتهام إلى 37% ونسبة التشكيك الى 16%. أما نسبة التأييد فلم تختلف كثيراً وسجلت 9%.

توزّع النبرة الاعلامية في تقارير نشرات الاخبار المسائية حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

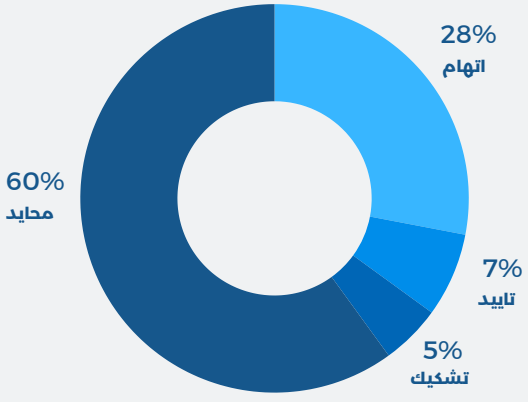

توزّع النبرة الاعلامية في تغطيات الصحف حول القضايا المتعلقة بالشفافية المالية

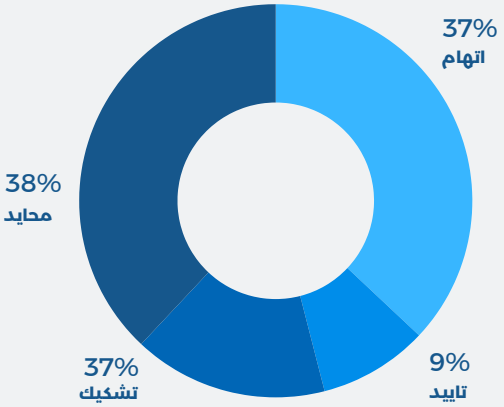

9- الفاعلون الرئيسيون في التغطيات

تمحورت التغطيات الإعلامية حول فاعلين رئيسيين مؤثرين في صنع السياسات العامة أو التأثير فيها. وقد تصدّر النواب قائمة الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية والصحافية معاً بنسبة وصلت الى 47% في كل منهما.

كما برز كفاعلين رئيسيين بشكل خاص أعضاء الحكومة والقيّمون على مصرف لبنان. ويتبيّن أن الفاعلين الرئيسيين في التغطيات التلفزيونية هم من السلطات الرسمية بنسبة 87%، بينما لا يتمثل مجموع القطاع الخاص إلا بنسبة حوالي 13%. وكذلك في التغطيات الصحافية حيث لا يظهر القطاع الخاص كفاعل رئيسي إلّا في 12%.

الفاعلون الرئيسيون في التغطيات

10- توزّع الفاعلين الرئيسيين حسب الجندر

في التوزّع الجندري، يبدو الفاعل الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية ذكوريا بامتياز، إذ ان 94% من هذه التغطيات تعطي الدور للرجل كفاعل رئيسي منفردا مقابل 1% للمرأة كفاعلة رئيسية منفردة . فيما سجلت نسبة 5% من التغطيات مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي. كذلك في التغطيات الصحفية فهي لم تنل سوى نسبة 3% كفاعل رئيسي فيما حظي الرجل بنسبة 84% ونسبة 13% للتغطيات المشركة بين الجنسين كفاعل رئيسي.

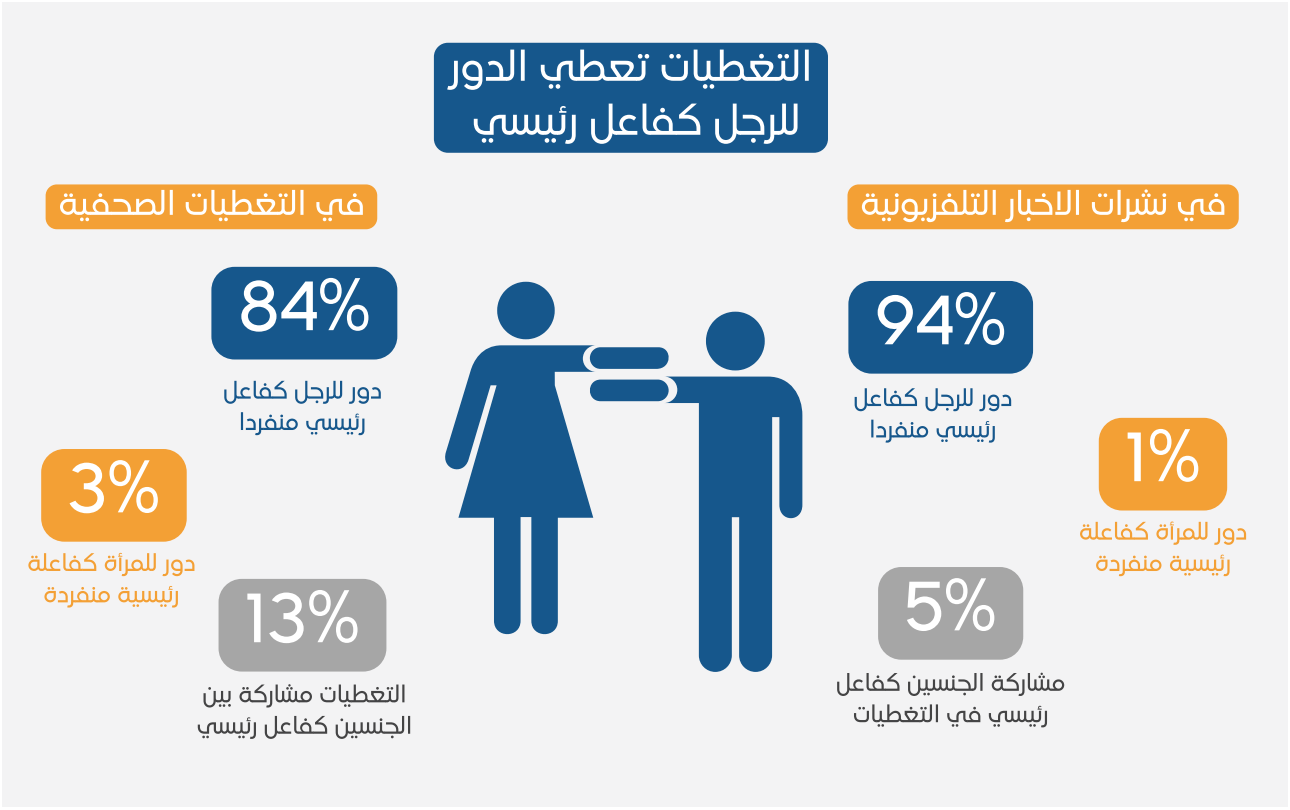

11- توزّع الفئات الخاصة المستهدفة في التغطيات

على الرغم من أن قضايا المالية العامة تعني مختلف فئات الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا أن التغطيات الإخبارية التلفزيونية لم تتناول سوى فئتين اجتماعيتين: ذوي الأمراض المستعصية وأصحاب الدخل المحدود اللتين وردتا في بعض مناقشات الموازنة. ولا تختلف التغطيات الصحافية عن تلك التلفزيونية من ناحية تناول فئات اجتماعية متعددة، فقط تناولت أصحاب الدخل المحدود.

ثالثاً:

دراسات الحالة لقضايا متعلقة بالشفافية المالية

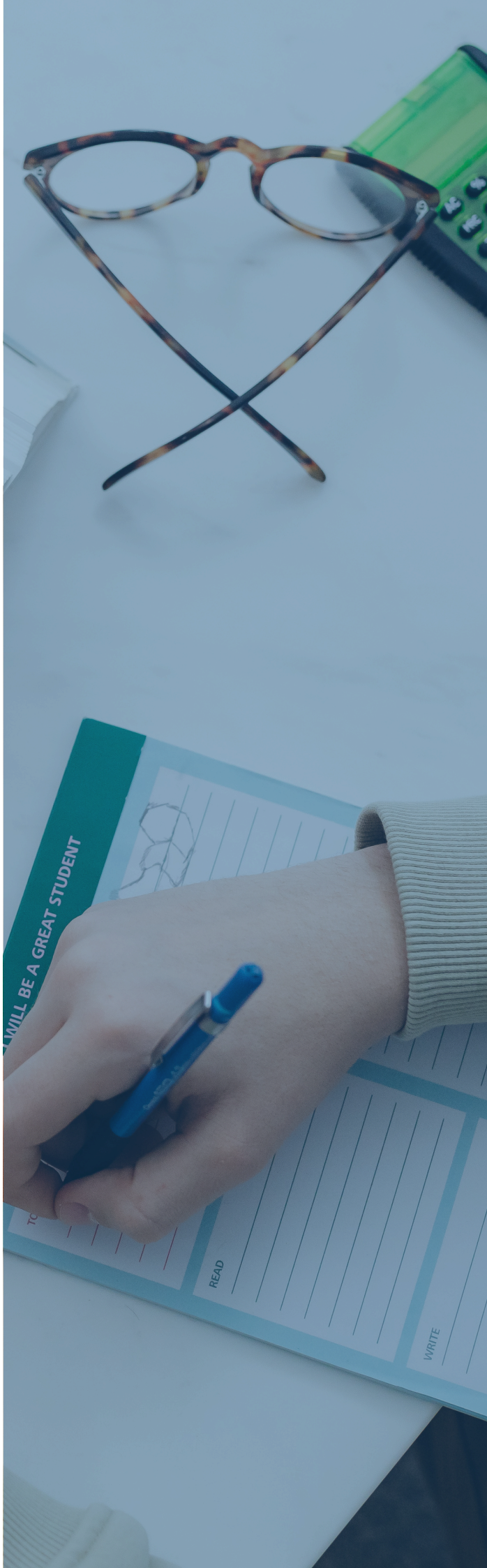

الصورة: Canva Pro ©

دراسات الحالة لقضايا متعلقة بالشفافية المالية

أقرّ مجلس النواب القانون المتعلّق بـ"تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية". رغم أهمية القانون غاب عن النشرات الإخبارية التلفزيونية والإذاعية أي عرض معمّق للقانون الجديد. واكتفت النشرات الإخبارية بتغطية سطحية للحدث من دون الدخول في التفاصيل وفي تحدّيات القانون والاستحقاقات المتوجبة عليه كما لم تجرِ مقابلات مع خبراء محايدين أو مع معارضين للمشروع للاضاءة على الملاحظات الواردة حوله.

تناولت غالبية وسائل الإعلام إقرار قانون الصندوق السيادي في المجلس النيابي، غير أن الكثير منها اكتفى بنقل وقائع الجلسة وحيثياتها من دون التطرق إلى معنى الصندوق السيادي أو الى نصّ القانون وأهميته أو الإضاءة عليه. إن مثل هذه التغطيات التي يغيب عنها التعمّق بالموضوع وعرض جوانبه تأتي على شكل سردي يغيب عنها التقييم أو النقد وتفتقر الى الإفصاح والتثقيف المنتظر منها.

في تغطيتها قانون الصندوق السيادي، غابت عن تغطيات القنوات التلفزيونية المعلومات الأساسية لفهم آليات عمل الصندوق واستضافت القنوات أصوات مدافعة عن القانون ومن قام بوضعه وليس خبراء حياديين، أو معارضين للمشروع، ما كان قد يساهم في إلقاء الضوء على ثغرات محتملة في القانون، أو إبراز الملاحظات التي يقدّمها معارضو القانون.

رابعاً:

استنتاجات وخلاصات

الصورة: Canva Pro ©

استنتاجات وخلاصات

غالباً ما تعطي وسائل الإعلام اللبنانية القضايا السياسية الأولوية على حساب القضايا الاقتصادية مع العلم أن الاقتصاد بات في أساس مختلف الأنظمة السياسية وركيزتها الأساسية ومقياس نجاحها، كما أن برامج الأحزاب والحكومات في غالبية الدول تقوم على طروحات اقتصادية ومشاريع حوكمة بهدف تعزيز حياة المواطنين ورفع مستوى التقديمات لهم وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد باتت وسائل الإعلام اللبنانية تعطي أهمية أعلى من الماضي لهذه القضايا، لاسيما بسبب الازمة الاقتصادية المستمرة منذ سنوات، وبسبب معاناة الناس الاجتماعية وأزمة انهيار الليرة وانهيار القطاع المصرفي وغيرها، وإن كانت الأزمات السياسية والأمنية المتكررة غالباً ما تعيد الشأن السياسي إلى الواجهة. لكن وسائل الإعلام بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً في إبراز القضايا الاقتصادية وشؤون الحوكمة ومراقبة إدارة الأموال العامة من خلال تغطية قضايا الشفافية المالية ومساءلة الحكومة والبرلمان. كما يمكن لوسائل الإعلام، إلى جانب المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والمفكرين، المساعدة في تعزيز الشفافية والمساءلة في برامج وقرارات الإدارة المالية العامة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بمواضيع تغطية وسائل الإعلام لقضايا الشفافية المالية في لبنان من خلال رصد تغطيات هذه الوسائل طيلة شهرين وتحليل مقاربتها لهذا الموضوع. وقد صدف أن فترة الرصد (شهري كانون الأول 2023 وكانون الثاني 2024) تخللها حدثان: الحرب الدائرة على حدود لبنان الجنوبية، ومناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب وإقرارها. لذلك فان الوضع السياسي -الأمني كان متقدما في التغطيات عموما فيما طغى موضوع مناقشة الموازنة في الشأن الاقتصادي المالي.

من خلال رصد نشرات التلفزيون المسائية والصحف ومواكبة بعض المواقع الإخبارية يمكن استخلاص نتائج حول كيفية تعاطي هذه الوسائل مع القضايا المتعلقة بالشفافية المالية.

في الأسلوب الإخباري:

قدّمت القنوات التلفزيونية في نشراتها الإخبارية المواضيع التي تتناول المالية العامة، غالباً على شكل تقارير إخبارية إذ غاب عنها النقد ورأي الخبراء أو التوازن الاخباري، كما كان بعضها ترويجياً لطرف سياسي معيّن. إن مثل هذه التغطيات التي يغيب عنها التعمّق بالموضوع وعرض جوانبه المتعددة تأتي على شكل سردي يغيب عنها التقييم أو النقد وتفتقر إلى الإفصاح والتثقيف المنتظر منها. فغالباً ما تساهم التحقيقات والمقابلات مع أصوات متعددة في الإضاءة على الأخبار وشرحها وتقييمها ما يقدّم للجمهور زوايا مختلفة لفهم الاحداث، بينما غيابها يملي على الجمهور سياقاً واحداً تغيب عنه تعددية الرأي والتحليل.

غالباً ما تتبع وسائل الاعلام الأحداث ولا تصنعها، كمتابعة أجندة الوزراء والنواب والنافذين، فتكرر مواضيع التغطية وإن كانت غير مهمة، بينما هناك مواضيع مهمّة تستحق المعالجة والإضاءة عليها تبقى هامشية كمثل عمل الأجهزة الرقابية والإنفاق من خارج الموازنة، والتوازن المالي وعجز الموازنة، وغيرها. يتأكد ذلك كون مواضيع رئيسية مثل اتفاقيات استخراج الموارد النفطية والاقتصاد النقدي ورسوم العائدات الجمركية وحسابات مؤسسة كهرباء لبنان و عائدات البلديات وعمل أجهزة الرقابة نالت في التغطيات نسبة لم تتجاوز 1% لكل موضوع منها على رغم الأهمية الكبيرة لهذه المواضيع وارتباطها بالحياة اليومية للإدارة العامة وللمواطنين.

في تنوّع السياسة التحريرية:

تتنوّع الأهمية التي تعطيها وسائل الإعلام للقضايا الاقتصادية تبعًا للسياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية وللظروف العامة السائدة. وتبيّن أن الفارق بين اهتمامات المؤسسات الإعلامية كان كبيراً، ففيما أوردت قناة الـMTV نسبة 30% من التغطيات الإقتصادية فإن قناة المنار أوردت حوالي 7%، فيما لم تتخطَّ قناة LBCI نسبة 9%. كذلك في الصحف، فبينما بلغت تغطيات صحيفة نداء الوطن في قضايا الشفافية المالية 43% كانت نسبة صحيفة الأخبار 13%.

رغم تعدد السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية، هناك موضوع واحد حصل على إهتمام كبير مشترك بين الصحف هو موضوع توزيع الخسائر وأموال المودعين، وقد حصل على تغطيات عالية من كل الصحف المرصودة. بينما هذا الموضوع واكبته بنسبة عالية جداً قناة MTV وبنسبة أدنى كل من قناة الجديد وتلفزيون لبنان، فيما غاب عن قنوات المنار و LBCI و OTV .

تتبع وسائل الإعلام غالبا أجندة القوى السياسية التي "تخلق الحدث"، فالمواضيع التي تخصّص لها التغطية الرئيسية هي التي يعالجها الفاعلون الرئيسيون وهم في غالبيتهم الساحقة في مواقع المسؤولية السياسية في الدولة. بينما تغيب المبادرات الإعلامية للتحقيق في قضايا تتناول المالية العامة وغيرها من المواضيع التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية والمالية والإدارية على رغم أهميتها.

برز في تغطيات وسائل الإعلام جلسات مناقشة الموازنة في مجلس النواب، لاسيما في النشرات التلفزيونية التي تلتصق أخبارها عموماً بالحدث المباشر. لذلك احتلت أخبار الموازنة 75% من التغطيات المتعلقة بمواضيع المالية العامة في النشرات التلفزيونية خلال شهري الرصد، و56% في التغطيات الصحافية، على رغم أن مناقشات مشروع الموازنة تدوم لثلاثة أيام فقط، وهذا ما يشير أيضاً إلى التغطيات القليلة في وسائل الإعلام التي تواكب عن قرب مواضيع المالية العامة بشكل دائم.

في نبرة التغطيات:

في الموقف النقدي الذي يظهر في التغطيات الإخبارية حيال المواضيع التي تعنى بالمالية العامة، تبدو التقارير الصحافية نقدية أكثر من الأخبار التلفزيونية. فالنبرة في الأخبار التلفزيونية جاءت حيادية بنسبة 60%، فيما الحيادية في الصحف هي في حدود 37%. لا بل فإن التقارير الإخبارية في الصحف تأخذ طابعاً إتهامياً وتشكيكياً بنسبة تصل إلى 53%، فيما هي بحدود 33% في التغطيات التلفزيونية. يعود ذلك إلى إلتصاق التغطيات التلفزيونية بالحدث وبتصريحات ومواقف المسؤولين فيما تعطي التقارير الصحافية مساحة أوسع للرأي والنقد والتقييم.

تناول 50% من النبرة الإتهامية الواردة في النشرات التلفزيونية موضوعي مناقشة الموازنة والضرائب، وهي كانت موضوع مناقشة في المجلس النيابي. أما في التغطيات الصحافية فيأتي في مقدمة المواضيع التي تعالجها الصحف بنبرة اتهامية موضوع توزيع الخسائر وأموال المودعين بنسبة حوالي 17%. يليه موضوع الموازنة بنسبة حوالي 13%. وتأتي النسبة العالية من نبرة القنوات في موضوع الموازنة لأن هذا الموضوع احتلّ مكانة كبيرة في تغطياتها الإخبارية.

الفاعلون الرئيسيون في التغطيات:

تمحورت التغطيات الإعلامية حول فاعلين رئيسيين مؤثرين في صنع السياسات العامة أو التأثير فيها. وقد تصدّر النواب والوزراء والمسؤولون في القطاع العام قائمة الفاعلين الرئيسيين (87% للتلفزيون و 88% للصحف). وواكبت وسائل الإعلام هؤلاء الفاعلين مع إعطائهم الدور الرئيسي في التغطية ونقل آرائهم ومداخلاتهم. لذلك جاءت المساحة التي احتلها هؤلاء طاغية وهمّشت الفاعلين الآخرين في الفضاء العام، فيما قضايا المالية العامة وإدارة الأزمات الاقتصادية هي مواضيع وطنية تعني قادة الرأي في المجتمع ومختلف الفئات الاجتماعية ولا أن يفترض أن تنحصر بالمسؤولين الرسميين.

احتل موضوع النفقات والإيرادات المتعلقة بالوزارات موقعاً رئيسياً في التغطيات التلفزيونية (19 تغطية) في مقابل تغطية واحدة في الصحف، وهذا أمر ملفت. لكن يمكن تفسيره بأن القنوات التلفزيونية المقرّبة من الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة هي التي أوردت النسب الأعلى من هذه التغطيات مواكبة للمسؤولين المقربين منها.

وردت آراء الخبراء حول قضايا المالية العامة بنسبة قليلة ودائما بصفة فاعلين ثانويين فيما غابت آراء المجتمع المدني والفعاليات الاجتماعية الأخرى ما يُفقد التغطية التوازن وتعددية الرأي والإضاءة على الأحداث من زوايا مختلفة.

لناحية التوزّع الجندري، يبدو الفاعل الرئيسي في نشرات الاخبار التلفزيونية ذكوريا بامتياز، إذ ان 94% من هذه التغطيات تعطي الدور للرجل كفاعل رئيسي منفردا مقابل 1% للمرأة كفاعلة رئيسية منفردة . فيما سجلت نسبة 5% من التغطيات مشاركة بين الجنسين كفاعل رئيسي. كذلك في التغطيات الصحفية فهي لم تنل سوى نسبة 3% كفاعل رئيسي فيما حظي الرجل بنسبة 84% ونسبة 13% للتغطيات المشركة بين الجنسين كفاعل رئيسي.

في تعددية المصادر

تعتبر العودة إلى المصادر الموثوقة والمتخصّصة من ضرورات العمل الصحافي ومؤشر على جودته ومهنيته. لكن في تحليل تغطيات الأخبار التلفزيونية المتعلقة بالشفافية المالية يتبيّن أن 90% من التغطيات وردت من دون العودة إلى مصدر محدد. فقط 10% من هذه التغطيات استندت الى مصادر. وجاءت نسبة المصادر في التغطيات الصحافية أعلى بقليل منها في الأخبار التلفزيونية وبلغت نسبتها 15%.

أظهرت دراسة الحالة لقانونين أقرّهما مجلس النواب غياب المواكبة الحقيقية من جانب النشرات الإخبارية التلفزيونية لشرحهما للجمهور والإضاءة على أهميتهما وعلى الثغرات التي تحتوي عليها النصوص والصعوبات التي تعترض تطبيقهما، وان التعمّق بنصوص هذه القوانين وشرحها جاء خصوصا في حلقات حوارية إذاعية وتلفزيونية.

حملت البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون تعددية في الآراء أضاءت على الأبعاد المتعددة في قضايا مطروحة تتناول قضايا مالية وسمحت المناقشات فيها بتبيان ثغرات في القوانين أو بتقديم اقتراحات حول إصلاحات ضرورية في هذا الميدان، وأعطت الكلام لأصوات غير الفاعلين السياسيين الرئيسيين وشكلت مصدرا مهمّا للتعمق في القوانين موضوع النقاش. كما أضاءت تقارير صحفية وأخرى وردت في مواقع رقمية على ثغرات و صعوبات تعيق تطبيق القوانين التي تمّ إقرارها.

خامساً:

متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والإطلاع

الصورة: © Canva Pro

متطلبات الشفافية في قضايا المالية العامة وحق الجمهور في المشاركة والإطلاع

تشكل شفافية المالية العامة عنصراً حاسماً في الإدارة الفعالة للمالية العامة، وتساعد على بناء الثقة، وتدعم الإستدامة اللإقتصادية. ويجب على الحكومات الالتزام بمتطلبات الشفافية المالية للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة المالية ومساعدة المواطنين على مساءلة قياداتهم، وتسهيل إجراء نقاش عام أكثر استنارة.

وتشمل متطلبات الشفافية المالية ما يلي:

1. إقرار موازنة عامة رسمية تحدّد الإيرادات المتوقعة والنفقات الحكومية المخطط لها.
2. - نشر الوثائق المالية المتعلقة بمشروع الموازنة والموازنة المعتمدة وقطع الحساب السنوي بشكل علني ودوري لتمكين الجمهور من متابعة الإيرادات والنفقات الحكومية. وتشمل نصوص الموازنة، تعاميم الموازنة، التقارير السنوية ، المراجعة نصف سنوية، تقرير نهاية السنة،....)
3. - الوصول إلى معلومات الديون: يجب أن تكون معلومات الديون الحكومية، بما في ذلك ديون المؤسسات الحكومية، متاحة للجمهور مما يسهل تقييم المخاطر المالية للبلد.
4. - الدقة والإكتمال: يجب أن تكون وثائق الميزانية كاملة وموثوقة بشكل عام، وأن تعكس بدقة الإيرادات والنفقات الفعلية للحكومة.
5. - تفصيل النفقات والإيرادات: يجب أن تشمل وثائق الميزانية تفاصيل دقيقة حول التخصيصات للمؤسسات الحكومية والإيرادات المتحققة منها.
6. - نشر المناقصات العامة لاسيما تلك المتعلقة بإستغلال موارد الدولة مع مختلف الوثائق والمبررات القانونية لتمكين الجمهور من حق الاطلاع والمساءلة.

7. الرقابة والمتابعة: يجب أن يتم نشر ومراقبة ميزانيات المكاتب التنفيذية والجيش وخدمات الاستخبارات لضمان مراقبة فعالة واستخدام ملائم للموارد المالية.
8. النشر المكمل للميزانية: في حالة إختلاف النفقات والإيرادات الفعلية عن الأرقام المقدرة بشكل كبير، يجب نشر ميزانيات مكملة لتوضيح الاختلافات وتحقيق مزيد من الشفافية.
9. إستقلالية هيئة الرقابة العليا على تنفيذ الموازنة وأن تكون قادرة على تقديم تقارير موثوقة وفي الوقت المناسب تقيم الأداء المالي للحكومة وتكشف عن أي مخالفات محتملة ومتابعة النتائج.

هذه هي بعض متطلبات الشفافية المالية التي يجب على الحكومات الالتزام بها للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة المالية. يجب أن تكون هذه المتطلبات مدعومة بإرادة سياسية قوية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات المالية ذات الصلة للجمهور.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
بيروت، لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٤